الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

2 **ربيع ثاني** 1439 –20 **ديسمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تراجع البطالة والتضخم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26189466

الرياض – شعبان الدواري

أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة خلال الربع الثالث من عام 2017 بعض التحسّن في النمو الاقتصادي، وخاصة في المؤشرات الرئيسية للاستهلاك الخاص، ومنها نمو المبيعات عن طريق نقاط البيع بارتفاع قدره 8 . 9 في المئة على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط نمو 7 . 5 في المئة للنصف الأول من العام.

كما تشير بيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن معدلات البطالة للسعوديين بلغت نحو 8 . 12 في المئة حتى نهاية النصف الأول من العام، مقارنة بـ 3 . 12 في المئة في نهاية 2016. وتراجع مؤشر الرقم القياسي لكلفة المعيشة على أساس سنوي بمتوسط 3 . 0 في المئة حتى شهر أكتوبر 2017 مقابل نمو بالموجب نسبته 8 . 3 في المئة في الفترة نفسها من العام السابق، وحسب توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط، سيسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نمواً سالباً قدره 1 . 0 في المئة بنهاية عام 2017، مقابل نمو بالموجب نسبته 5 . 3 في المئة في العام السابق، ويتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص والحكومي في الربع الأخير من العام الحالي في تقليل معدل الانخفاض السلبي للتضخم.

وتوضح بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي التقديرية لميزان المدفوعات حدوث تحسن إيجابي في الحساب الجاري حتى منتصف عام 2017، إذ حقق فائضاً بلغ 4 . 14 بليون ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجلا فائضاً قدره 1 . 54 و 7 . 30 بليون ريال على التوالي، نتيجةً لتعافي أسعار النفط. أما ميزان الدخل الثانوي فقد سجل عجزاً بما يقارب 4 . 70 بليون ريال، مدفوعاً بتحويلات العاملين التي بلغت حوالى 7 . 62 بليون ريال خلال النصف الأول من عام 2017. ومن المتوقع استمرار تسجيل الحساب الجاري فائضاً حتى نهاية العام الحالي بما يعادل 5 . 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي الصادرات السلعية للمملكة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي 2017 بلغ حوالى 591 بليون ريال، بارتفاع نسبته 3 . 20 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2016، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بـ 3 . 26 في المئة للفترة نفسها. أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت قيمتها للفترة نفسها من العام الحالي 2017 نحو 136 بليون ريال، مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 2 . 4 في المئة. وفيما يخص الواردات السلعية حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2017، فقد بلغت 364 بليون ريال، بانخفاض نسبته 7 . 8 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لانخفاض واردات السلع الاستهلاكية والوسيطة.

ولي العهد: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في صميم جهود الحكومة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26185500

الرياض - «الحياة»

أكد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان، أن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين يأتي في صميم الجهود التي تبذلها حكومة المملكة لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحفيز القطاع الخاص، والمساهمة بتوليد مزيد من الوظائف للمواطنين.

وقال عقب الإعلان عن الموازنة العامة للدولة أمس: «إن الإعلان عن أكبر برنامج للإنفاق الحكومي في تاريخ المملكة يعتبر دليلاً راسخاً على نجاح جهودنا في مجال تحسين إدارة المالية العامة، رغم تراجع أسعار النفط بشكل كبير عن السنوات السابقة»، مؤكداً أن موازنة 2018 التوسعية تضمنت مجموعة شاملة من المبادرات التنموية الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، الذي رسمت ملامحه «رؤية 2030»، من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ما يساهم بتوليد فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وتنمية مشاريع البنية التحتية.

وأوضح أنه تم تنسيق إنفاق الجهات العامة في الدولة لتحقيق أهداف التنمية للسنة المالية المقبلة، إذ سيأتي الإنفاق من ثلاثة مصادر أساسية؛ فالإنفاق من الموازنة يصل إلى 978 بليون ريال، وإضافة إلى ذلك ستخصص 50 بليون ريال من صناديق التنمية المنضوية تحت صندوق التنمية الوطني، التي ستمول مشاريع سكنية وصناعية وتعدينية، كما ستوفّر حزم تحفيز للقطاع الخاص، والمصدر الثالث من مصادر الإنفاق الرأسمالي والاستثماري الذي سيدعم الاقتصاد والتنمية، هو الإنفاق الاستثماري داخل المملكة من صندوق الاستثمارات العامة، لتمويل مشاريعه الجديدة والقائمة، ويتوقع أن ينفق الصندوق ما يصل إلى 83 بليون ريال خلال العام المالي المقبل، وبذلك يزيد إجمالي الإنفاق العام إلى أكثر من 1,1 تريليون ريال سعودي تقريباً في العام 2018.

وأكد أن حكومة المملكة ستبذل كل ما في وسعها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مبيناً أن نسبة كبيرة من مجمل الإنفاق الرأسمالي المقدر في العام 2018 - البالغ 338 بليون ريال سعودي تقريباً - سيأتي من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، بمقدار 133 بليوناً، وسيكون الإنفاق الرأسمالي من الموازنة 205 بلايين ريال سعودي، وتشكل قفزة كبيرة في الإنفاق الرأسمالي. وأفاد ولي العهد بأن إنفاق صندوق الاستثمارات العامة للعام المقبل سيؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، وخلق مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، ويساعد القطاع الخاص في فتح مجالات جديدة للاستثمار، مشيراً إلى أن الموازنة تتضمن اعتمادات مخصصة لتوفير مزيد من المنتجات السكنية، كما سيدعم توصيل 700 ألف منزل بشبكة الألياف البصرية، لتوفير خدمات اتصالات تساعد المواطنين في الحصول على مزيد من الخدمات عن طريق الإنترنت عالي السرعة.

ونوّه إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رؤية المملكة 2030 بدأت تحقق نتائج ملموسة، إذ سيموّل ما يقارب الـ 50 في المئة من موازنة هذا العام من دخل ومصادر غير نفطية، بما في ذلك الإيرادات الجديدة غير النفطية، إضافة إلى متحصلات أدوات الدين، مشيداً بالجهود التي تبذلها جميع الوزارات والهيئات الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق وتوفير الأموال عبر اعتماد أكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في القطاع الحكومي.

وقال: «إن هذه التطورات تعتبر دليلاً ملموساً على التقدم المنجز في هذا الإطار، كما أنها تؤكد ضرورة مواصلة السير على نهج تحقيق الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي، الذي نسعى من خلاله إلى تقليل اعتمادنا على مصدر رئيسي واحد للدخل».

"هدف" يحفز التوطين في منشآت القطاع الخاص عبر دعم العمل الجزئي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26184300

الرياض - «سعاد الشمراني »
يحفز برنامج دعم العمل الجزئي، الذي أطلقته أخيراً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، نمو التوطين في منشآت القطاع الخاص وذلك بدفع نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية نيابة عن المنشآت التي تحقق نمواً في أعداد الموظفين السعوديين العاملين في نظام العمل الجزئي.
ويسهم «هدف» في دعم منشآت القطاع الخاص من خلال دفع مبلغ 300 ريال، ما يمثل نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية الشهرية لشريحة 1500 للموظفين المستجدين، تدفع مباشرة لحساب المنشأة الموظفة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشكل شهري.
ووفقاً لآلية عمل البرنامج، فإن الدعم سيستمر 24 شهراً من بداية شهر تشرين الاول (أكتوبر) 2017، ويشترط فيه ألاّ يقل عمر الموظف عن 15 سنة ولا يزيد على 60 سنة، ويُستثنى منه الموظفون على رأس العمل المسجلين بدوام كامل، والموظفون في الأعمال الموسمية أو المتقاعدون، ومن لديه سجل تجاري أو ترخيص.

رغم تراجع أسعار النفط
الإعلان عن أكبر موازنة في تاريخ المملكة عند978 مليار ريال لعام 2018

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647749

الرياض - واس
صدر اليوم الثلاثاء مرسوم ملكي بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1439 / 1440هـ فيما يلي نصه:
الرقم : م / 35
التاريخ : 1 / 4 / 1439هـ
بِعَوْنِ الله تعالى
نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ.
وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) بتاريخ 3 / 3 / 1414هـ.
وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) بتاريخ 12 / 4 / 1407هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجَدِي من كل عام.
وبعد الاطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (157) بتاريخ 12 / 9 / 1420هـ، ورقم (153) بتاريخ 17 / 4 / 1435هـ.
وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (14364) بتاريخ 25 / 3 / 1439هـ، وقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 4 / 39 / ق) بتاريخ 3 / 3 / 1439هـ.
وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة، وإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة، وإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 المرفوعة بخطاب معالي وزير المالية رقم (2481) بتاريخ 25 / 3 / 1439هـ.
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (176) بتاريخ 1 / 4 / 1439هـ.
رَسَمْنَا بما هو آت:
أولاً :تُقَدَّر إيرادات وتعتمد مصروفات الدولة للسنة المالية 1439 / 1440، وفقاً لما يلي:
- 1تُقَدَّر الإيرادات بمبلغ (783.000.000.000) سبع مئة وثلاثة وثمانين مليار ريال.
- 2تُعتمد المصروفات بمبلغ (978.000.000.000) تسع مئة وثمانية وسبعين مليار ريال.
- 3يقدر العجز بمبلغ (195.000.000.000) مئة وخمسة وتسعين مليار ريال.
ثانياً : تعتمد ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1439 / 1440 وفقاً لما يلي:
1- تُقَدَّر مصروفات المؤسسات العامة للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (112.288.759.000) مئة واثنى عشر مليار ومئتين وثمانية وثمانين مليونًا وسبع مئة وتسعة وخمسين ألف ريال.
2- تُقَدَّر إيرادات المؤسسات العامة للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (12.387.322.000) اثنى عشر مليارًا وثلاث مئة وسبعة وثمانين مليونًا وثلاث مئة واثنين وعشرين ألف ريال.
3- يُعْتَمَد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (99.901.437.000) تسعة وتسعون مليارًا وتسع مئة وواحد مليون وأربع مئة وسبعة وثلاثون ألف ريال.
ثالثاً : تعتمد ميزانيات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 وفقاً لما يلي:
1- تُقَدَّر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (53.650.811.000) ثلاثة وخمسين مليارًا وست مئة وخمسين مليونًا وثمان مئة وأحد عشر ألف ريال.
2- تُقَدَّر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (6.955.911.000) ستة مليارات وتسع مئة وخمسة وخمسين مليونًا وتسع مئة وأحد عشر ألف ريال.
3- يُعْتَمَد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (46.694.900.000) ستة وأربعون مليارًا وست مئة وأربعة وتسعون مليونًا وتسع مئة ألف ريال.
رابعاً :1- تُسْتَوْفَى الإيرادات المشار إليها في الفقرة (1) من البند (أولاً) من هذا المرسوم طبقاً للأنظمة المالية، وتُوْدَع جميعها في حساب جاري وزارة المالية بمؤسسة النقد العربي السعودي.
2- تحدد وزارة المالية آليات إيداع إيرادات الأمانات والبلديات والمؤسسات العامة وما في حكمها وما يزيد على المقدر منها وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية، على أن تستمر تلك الجهات بالعمل وفق ما هو معمول به حالياً إلى حين قيام وزارة المالية بوضع آلية وبرنامج زمني لاستكمال تنفيذ ما قضى به الأمر الملكي رقم (55685) بتاريخ 30 / 11 / 1438هـ.
-3التأكيد على ما قضت به المادتان (الخامسة والسادسة) من نظام إيرادات الدولة والمادتان (الثامنة والتاسعة) من لائحته التنفيذية.
خامساً : تُصْرَف النفقات وفق الميزانية العامة للدولة والتعليمات الخاصة بها.
سادساً : تفويض وزير المالية - في شأن تغطية عجز الميزانية العامة للدولة - بما يأتي:
1- التحويل من حساب الاحتياطي العام للدولة إلى حساب جاري وزارة المالية.

2- الاقتراض (بما في ذلك إبرام أي اتفاقيات أو أي معاملات مشابهة في طبيعتها للاقتراض أو تقتضي تجارياً الاقتراض وما في حكمه) وإصدار أدوات الدين وإصدار الصكوك بأنواعها - داخل المملكة العربية السعودية وخارجها - وما يتطلبه ذلك من:

أ تأسيس شركات داخل المملكة وخارجها وتحديد شكلها بما يخدم الأغراض التي أُسست من أجلها.

ب - إبرام العقود والاتفاقيات اللازمة في هذا الشأن بما في ذلك تضمينها الأحكام التي تستلزمها طبيعة تلك العقود أو الاتفاقيات؛ وبخاصة الأحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (313) بتاريخ 25 / 7 / 1437هـ والأمر السامي رقم (36612) بتاريخ 27 / 7 / 1437هـ.

ج إصدار الضمانات الحكومية للأجهزة الحكومية والأمانات والبلديات، والمؤسسات العامة وما في حكمها الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة لدعم الاقتراض الخاص بهذه الجهات وما تصدره من أدوات دين وصكوك. على أن يُراعى - من أجل رفع كفاءة إدارة الدين العام - ما يلي:

- **1**لا يحق للأجهزة الحكومية والأمانات والبلديات، والمؤسسات العامة وما في حكمها الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة؛ الاقتراض أو إصدار أي نوع من أدوات الدين أو إصدار الصكوك بأنواعها أو إصدار أي ضمانات حكومية، إلا بعد موافقة وزارة المالية.

- **2**لا يتم دعم الجهات الأخرى غير الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة ولا إصدار ضمانات حكومية بشأن ما تقترضه من مبالغ، سواء من خلال الحصول على قروض أو إصدار أداوت دين وصكوك أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاقتراض، ما لم تصدر موافقة خطية من وزير المالية.

سابعاً : مع عدم الإخلال بما تقضي به الفقرة (1) من البند (سادساً) من هذا المرسوم، يحوّل ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية العامة للدولة إلى حساب الاحتياطي العام للدولة، ولا يجوز السحب منه إلا وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.

ثامناً : 1 - تتم المناقلات بين اعتمادات أقسام وفصول وفروع الميزانية والميزانيات الملحقة بقرار من وزير المالية، وللوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة إجراء المناقلات بين بنود النفقات التشغيلية، وبين اعتمادات البرامج والمشاريع، على ألا يزيد ما يُنْقَل إلى أي بند أو برنامج - أو يضاف إلى أي منهما - على نصف اعتماده الأصلي، فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد على نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

2- تتم المناقلات بين تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة الحكومية ذات الميزانية المستقلة، على ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمئة من التكاليف الكلية المعتمدة له.

3- تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة وما يزيد على (10) بالمئة من التكاليف المعتمدة للمشاريع بقرار من وزير المالية.

4- لا يجوز النقل بين اعتمادات مبادرات برامج تحقيق الرؤية أو إلى أي بنود أخرى معتمدة في الميزانية، إلا بموافقة فريق العمل الدائم ووزارة المالية.

تاسعاً : لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصِّصَ له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية، وتطبق القواعد والإجراءات المقررة نظاماً في حق مَنْ يخل بذلك.

عاشراً : لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرَتِّب التزاماً على سنة مالية مُقْبِلَة، ولا يشمل ذلك ما يتصل بالعقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدَوْرِي - كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية وبرامج التشغيل والصيانة - التي يَتَكَرَّر رَصْد اعتمادات سنوية لها، وأن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يُرْتَبَطَ على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

حادي عشر: إذا ظَهَرَ خلال السنة المالية 1439 / 1440 أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المُقَرَّر، جَازَ لوزير المالية - أو من يُنِيْبُه - الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1439 / 1440، وإذا كان التجاوز في هذا الالتزام ناتجاً عن تصرف غير مبرر فيتم الرفع عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم نظاماً في هذا الشأن.

ثاني عشر: تُعْتَمَد التشكيلات الإدارية (الوظيفية) لكل جهة بحسب ما صَدَرَت به الميزانية العامة للدولة، ولا يجوز تعديلها إلا وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.

ثالث عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية العامة للدولة وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

رابع عشر: 1 - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتَب خلاف ما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة.
- **2**يُسْتَثْنَى من الفقرة (1) من هذا البند تعيين الوزراء، ومن في مرتبة وزير وموظفي المرتبة الممتازة وما يعادلهما، والوظائف التي تُحْدَث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.
- **3**لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرُتَب المعتمدة في الميزانية العامة للدولة.
- **4**يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة، ولوزير الخدمة المدنية ووزير المالية منح صلاحية التحوير أو جزء منه للوزير المختص وفقاً لضوابط توضع لهذا الغرض.
- **5**يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تخفيض المراتب وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة، ولوزير الخدمة المدنية ووزير المالية منح صلاحية التخفيض للوزير المختص، وفقاً لضوابط توضع لهذا الغرض.
- **6**يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.
خامس عشر: التأكيد على الأجهزة الرقابية الاستمرار في متابعة تطبيق ما تقضي به الأوامر والمراسيم الملكية والأنظمة والتنظيمات واللوائح والقرارات والتعليمات ذات الصلة.
سادس عشر: يُصْدِر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
سابع عشر: لا تسري الأحكام التنظيمية الواردة في هذا المرسوم على المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.
ثامن عشر : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يَخُصُّه - تنفيذ مرسومنا هذا.

شوارع الطائف ° أيقونة المعاناة" للمعاقين وكبار السن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553389

سعيدالزهراني.. الطائف.. تصوير: أحمد باروم
وصف مغردون شوارع الطائف بـ»أيقونة المعاناة»، لافتين إلى ما يتكبده ذوو الاحتياجات الخاصة وكبار العمر من معاناة فى ظل إلغاء إشارات المرور والمطبات الصناعية حتى أن الكبار باتوا يلتزمون منازلهم في ظل الخوف من حوادث الدهس قال المغرد صقر: ياليت أن تكون كاميرات ساهر في شارع من شوارع الطائف بما فيها الشوارع الفرعية للحد من التهور.. أما المغرد المواطن المثالي فقال: في الطائف حضرت الانسيابية وغابت الإنسانية.. في إشارة منه إلى خطوة الشوارع والاهتمام بحركة السيارات وإغفال حقوق المشاة.. المغرد السعيدي قال: أتمنى أن تحقق طلبا بسيطا أن يكون في الطائف بكل شارع جسر مشاة مليئا من حوادث الدهس والديات.. أما المغرد أبو عبدالله فقال: هناك تزايد في انتشار حوادث الدهس.. ولانعرف ماهو دور الجهات ذات العلاقة في الحد منها.. أما المغرد عبدالله حامد فقال: الشريان الرئيس في الطائف وادي وج لاتجد إشارة واحدة تشير للسرعة أو كاميرات مراقبة وجسر مشاة وحيد فتكثر حوادث الدهس.. مغرد آخر قال: إلغاء إشارات المرور.. انتهاك صارخ لحقوق المشاة.
وكان أمين الطائف المهندس محمد ال هميل قد أشار في وقت سابق هناك لجنة مختصة بالنقل والمرور تضم المختصين بالأمانة وإدارة المرور لوضع الحلول والبدائل الممكنة والتي تسهل تدفق الحركة المرورية وتمنح المشاة مساحة أكبر للتحرك بحرية.

وزير العمل لـ المدينة : برامج لدعم النقل والحضانة للمرأة العاملة

مجلس تشريعي لشؤون الأسرة وحمايتها من العنف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553376

عمر محمد الغامدي – الباحة

اكد «على بن ناصر الغفيص» وزير العمل والتنمية الاجتماعية في حديث خاص «للمدينة» - أن هناك برامج مدعومة، منها برنامج النقل وبرنامج الحضانات، تدعم مصاريف النقل والحصانة والتأمينات الاجتماعية؛ لدعم تمكين المرأة من العمل. وكان وزير العمل والتنمية الاجتماعية قد قام بعدد من الجولات الميدانية «المفاجئة « للمحلات التجارية والمنشآت في منطقة الباحة.

«المدينة» تواجدت في مطار الملك سعود لالتقاء الوزير قبيل مغادرته المنطقة، وبسؤاله عن انخفاض نسب الوظائف في الباحة والمناطق الطرفية ومدى الاستفادة من توقيع اتفاقية التوطين مع أمير الباحة - أوضح أنه لا يوجد في المملكة منطقة نائية أو طرفية جميعها تشهد تنمية متوازنة، وجارٍ التركيز على برامج التوطين التي تمكّن شباب وشابات المنطقة من العمل في القطاع الخاص، مبينًا أنه تم توقيع اتفاقية برامج التوطين في الباحة، وبرامج التوطين عمت أرجاء المملكة كافةً، وهذا البرنامج مشترك مع وزارة الداخلية ووزارات أخرى داعمة، هي وزارة التجارة والبلديات، فيما تتولى وزارة الداخلية الجانب الأمني، من خلال التفتيش ومتابعة توطين الوظائف، وهذا البرنامج سيمكن شابات وشباب المنطقة لفرص عمل واعدة وداعمة للاقتصاد الوطني.

برامج التوطين

وأضاف الدكتور علي الغفيص أنه قام بجولة واسعة على المحلات التجارية، ورصدت من واقع الميدان انطلاقة برنامج التوطين، وتأكدت بنفسي من تطبيق برامج المرحلة الثانية والثالثة من تأنيث المستلزمات النسائية وتوطينها، وهي بلا شك ستحقق فرص عمل كبيرة لبنات الباحة، مؤكدًا أن هناك برنامج مع بنك التنمية الاجتماعي الذي يقدم الدعم للمنشآت الصغيرة، ويمكّن الراغبين في بناء الاستثمارات الناشئة. مضيفًا أنه هناك برامج تدعم تمكين المرأة في برامج التوظيف ومنها برنامج أصول وبرامج النقل وبرنامج الحضانات؛ حيث يتحمل الصندوق التأمينات الاجتماعية، ويتحمل مصاريف النقل والحضانات، وعن جولاته الميدانية لأسواق الباحة أكد الغفيص أنه خلال جولته الميدانية لاحظ أن العاملات لا يعرفن عن تلك البرامج المدعومة، والتي تمكنها من العمل وأنا من خلال جريدتكم الموقرة أدعوكم لإيصال المعلومات الموثقة للاستفادة من تلك الفرص التي تدعمها الدولة.

ساعات العمل

كما أشار وزير العمل أنه لاحظ خلال جولاته عدم التزام تلك المحلات بساعات العمل المقررة حسب العمل 48 ساعة عمل في الأسبوع، سواء كانت 9 ساعات في خمسة أيام أو 8 ساعات في ستة أيام، داعيًا العاملين والعاملات لإدراك ذلك، ومعرفة حقوقهم والتزاماتهم الوظيفية كافةً، والاطلاع على نظام العمل الصادر من الوزارة.

وأشاد الغفيص بالتزام الشباب والشابات وجديتهم الأكيدة، ورغبتهم في تطوير أنفسهم، وبسؤاله عن هاجس الأمان الوظيفي والمادة 77 قال الغفيص: «إن التوطين حصري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التلاعب فيه، وإن قامت المنشأة بإقصاء أو إبعاد أي موظف سعودي- ستلزم المنشأة بتوظيف سعودي بديل؛ لذا فإن المنشأة تحرص على تطوير مهارات السعوديين العاملين لديها ودعمهم، ويبقى على الشاب الالتزام الجيد في أداء العمل، إذ لا يمكن الاستغناء عن أي شاب

سعودي وإحلاله بأجنبي، وهذه مخالفة صريحة يعاقب عليها النظام، وقد رصدت الوزارة خلال الأيام الماضية عددًا من المخالفات، وطبق بحقها النظام ورصدت الغرامات».

تطبيق النظام

وعن سَعْوَدة أسواق الذهب واستثناءات بعض الجنسيات قال الغفيص: «أي مخالفة تُرصد سيتم تطبيق النظام والغرامات، وتتدرج إلى إغلاق المحل»، مؤكدًا أنه ليس هناك أي نوع من التردد في تطبيق الغرامات والسَّعْوَدة في سوق الذهب ملزمة وبنسبة 100 %

، ولا يمكن قبول أي نوع من الاستثناءات أو التراخي أو التهاون في هذا القرار، وبسؤال الوزير عن احتساب المطلقات والأرامل ضمن حساب المواطن- أفاد وزير العمل والتنمية الاجتماعية أنه لا بد من التفريق بين حساب المواطن والضمان الاجتماعي الذي يدرس الحالة الاجتماعية للأسر والأفراد (المطلقة، المعلقة، والمهجورة...)، بينما حساب المواطن الذي أقره مجلس الوزراء هدفه تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة.

رؤية 2030

وعن ارتفاع معدلات العنف الأسري خاصةً ضد الأطفال والمرأة- أوضح وزير العمل والتنمية الاجتماعية أن الرعاية الاجتماعية ضمن مسئوليات الوزارة لضبط العنف وحماية الأسر، مؤكدًا أن هناك مجلسًا لشؤون الأسرة الذي بدأ أعماله مؤخرًا، ويضم ثلاث لجان رئيسة «المرأة، كبار السن والطفولة»، ومن مهام هذا المجلس التشريع والتنظيم لمثل هذه الممارسات، أما الجانب التنفيذي فيمارس من قِبل الرعاية الاجتماعية، وقد أعد لها جوانب تنفيذية وتنظيمية، إضافةً الى تعاون وعمل مشتركين مع وزارة العدل، وعن البرامج الهامة التي تعمل عليها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمواكبة رؤية المملكة 2030 - قال وزير العمل: «إن من أهم البرامج التي تعمل الوزارة على تحقيقها لتتماشى مع رؤية 2030 رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين توطين سوق العمل، ومتابعة برامج التوطين، وتمكين المرأة من العمل».

الموافقة على مقدار وضوابط الدعم

استمرار حساب المواطن 5 سنوات.. والتقييم بعد 6 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1599284

«عكاظ» (جدة) @okaz_online

علمت «عكاظ» أن الجهات العليا وافقت على ضوابط الدعم المقدم عبر برنامج حساب المواطن، وآلية احتساب مقدار الدعم بناء على المعايير الواردة في الضوابط وآلية احتساب مقدار الدعم المرفقة لها، على أن يخصص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب عدد التابعين، وأعمارهم، إضافة إلى مجموع الدخل الشهري وإجمالي ثروة المتقدم وتابعيه.

وجاء في تعميم حصلت «عكاظ» على نسخة منه، استمرار العمل ببرنامج حساب المواطن لمدة 5 سنوات قادمة، ما لم يُعد تقييمه قبل ذلك، وأن يكون رفع أول تقرير عن سير عمل البرنامج بعد 6 أشهر من تاريخ صدور قرار اعتماده.

وأشار التعميم إلى أنه لا يحتسب ضمن الدخل الشهري والثروة المساعدات النقدية أو العينية من المؤسسات والجمعيات لحكومية أو الأهلية لأغراض العلاج، وكذلك الصدقات والمساعدات التى تصرف في حالة الكوارث. وفي حال وفاة المستفيد الأساسي خلال فترة الدعم، فعلى أحد أفراد أسرته أن يتقدم بطلب مستقل من خلال إنشاء حساب إلكتروني باسمه، وإنهاء إجراءات التسجيل، وفي حال زواج أحد الأبناء سواء من الذكور أو الإناث فلا يحتسب ضمن الأسرة لأغراض تحديد مقدار الدعم، ويجوز لمن تتوفر فيه المتطلبات أن يتقدم بطلب مستقل من خلال حساب إلكتروني باسمه وإنهاء إجراءات التسجيل.

وبين التعميم أن احتساب الاستحقاق الفعلي لكل متقدم سيكون باتباع خطوتين، أولاهما تقدير العبء على الأسرة خط الأساس، بحيث يكون اعتماد الأسرة خط الأساس على بيانات مسوحات الدخل والإنفاق التي تجريها الهيئة العامة

للإحصاء، ويكون مستوى الإنفاق الشهري المعتمد لقياس الأثر هو إنفاق الأسرة وسطية الدخل، والخطوة الثانية تخصيص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب الدخل وعدد التابعين وسنهم. كما سيتم وقف صرف الدعم مؤقتا عن المستفيد، إذا فقد أيا من المتطلبات الواردة في الضوابط على أن يعاد صرف الدعم بعد انتفاء سبب الإيقاف، دون الإخلال باستمرار صرف الدعم لبقية المستفيدين، على أن يكون حد الإعفاء من التناقص والحد المانع من الحصول على الدعم متغيرا لكل متقدم حسب عدد التابعين وأعمارهم، وذلك وفقا لآلية احتساب مقدار الدعم المرافقة للضوابط.

وأوضح التعميم أن استحقاق الفرد المستقل وحد الإعفاء للفرد بحسب المعادلة التالية؛ إذ يكون استحقاق الفرد المستقل يساوي الاستحقاق الأساسي مقسوما على 2.9، وحد الإعفاء للفرد المستقل يساوي حد الإعفاء الأساسي مقسوما على 2.9 وسيتم احتساب مقدار الدعم الكامل من خلال المعادلة التالية:

1- عدد التابعين لمن عمره 18 عاما فأكثر (مضروبا في) 50% (مضروبا في) استحقاق الفرد المستقل.

2- عدد التابعين أقل من 18 عاما (مضروبا في) 30% (مضروبا في) استحقاق الفرد المستقل.

ويحتسب مقدار الدعم الكامل في حساب المواطن، وفقا لما يلي:

1- المستفيد الأساسي 100% من استحقاق الفرد.

2- أي تابع 18 عاما فأكثر 50% من استحقاق الفرد.

3- أي تابع أقل من 18 عاما 30% من استحقاق الفرد. على أن يكون الاستحقاق الأدنى للجميع 300 ريال شهريا، فيما يتم تخصيص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب الدخل الشهري، وفي حال كان الدخل الشهري أقل من حد الإعفاء يصبح الاستحقاق الفعلي هو مقدار الدعم الكامل.

كما بين التعميم أن يتم احتساب مقدار الأثر المباشر لضريبة القيمة المضافة ليكون 5% من معدل إنفاق الأسرة خط الأساس على مجموعة الأغذية والمشروبات باستثناء المنتجات المفروض عليها ضريبة السلع الانتقائية من خلال المعادلة التالية: معدل إنفاق الأسرة على مجموعة الأغذية والمشروبات (مضروبا في) نسبة ضريبة القيمة المضافة.

اعتداء 3 أشقاء على معلم داخل المدرسة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324341&CategoryID=5

جازان: عبده راجحي 20-12-2017 12:47 **AM**

باشرت شرطة محافظة بيش شمال جازان أمس حادثة تعرض معلم بمدرسة الفطيحة المتوسطة والثانوية لاعتداء نتج عنه إصابات متفرقة بأجزاء مختلفة من جسده من قبل ثلاثة أشقاء.

واستنكر المتحدث الرسمي لتعليم صبيا علي خواجي هذا التصرف من قبل الأشخاص المعتدين على المعلم، مؤكدا إبلاغ الشرطة التي بدأت البحث عن المعتدين، مشيرا إلى نقل المعلم إلى المستشفى، حيث تواجد مشرف التخطيط في المستشفى للاطمئنان على صحته، قبل مغادرته المستشفى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ميزانية بالمفهوم الاستراتيجي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/12/20/article_1301296.html

كلمة الاقتصادية|

تتطابق الميزانية العامة للمملكة لعام 2018، مع المسار الاقتصادي العام، الذي يرتكز في الدرجة الأولى، على استكمال بناء الاقتصاد وفق الأسس التي تضمنتها "رؤية المملكة 2030"، وبرنامج التحول المصاحب لها. وهي ميزانية "انسيابية" إن جاز التعبير، ما يعني أنها في حد ذاتها تمثل عاملا إضافيا آخر في مرحلة البناء الاقتصادي. وتستحق توصيف "التاريخية" لمجموعة من الأسباب، في مقدمتها بالطبع، أنها الأكبر من حيث الإنفاق في تاريخ البلاد، بعدما بلغت 978 مليار ريال، بأسعار نفط متدنية. وهذا الإنفاق الكبير، ليس استهلاكيا بالمفهوم العام بل استراتيجيا، أي أنها تخدم الحراك التنموي، والمتغيرات التي يتطلبها التحول، خصوصا مع وجود آليات جديدة، تضع الإنفاق في مساره الصحيح، بينما معاول التغيير تمضي قدما. العجز في الميزانية الجديدة الذي بلغ 195 مليار ريال كان متوقعا، في ظل الجهود المبذولة من أجل تخفيف هذا العجز في المرحلة التنموية المقبلة. فالسلطات المختصة وضعت هذه المسألة على رأس أولوياتها، وفق منهجية متطورة، تأخذ في الاعتبار المتطلبات التي يفرضها الحراك الاقتصادي العام. ورغم ذلك، لا تزال السعودية من البلدان الأقل مديونية قياسا إلى ناتجها المحلي. فالأرقام العالمية الأخيرة أظهرت أن المملكة تتصدر المركز الأول عربيا والرابع عالميا في قائمة البلدان الأقل مديونية. وهذا عامل مهم جدا خصوصا في مرحلة البناء الاقتصادي المشار إليها. ولذلك فإن العجز الذي تضمنته ميزانية عام 2018 مسيطر عليه، ومن المتوقع ألا يكون بهذا الحجم في السنوات القليلة المقبلة. دون أن ننسى بالطبع، أن العجز انخفض عما كان عليه في العام الماضي بنسبة 25 في المائة. نجحت البرامج الحكومية المختلفة في تقليص الاعتماد على النفط ليصل إلى 50 في المائة والبدء في الانعتاق من تأثيره في المالية العامة للدولة، وهو مستوى جيد للغاية مقارنة بالفترة التي بدأت فيها عمليا الاستراتيجية الاقتصادية. واللافت أيضا في الميزانية، أنها تتضمن لأول مرة مشاركة الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة في الإنفاق الرأسمالي الاستثماري. والجانب المهم أيضا، الاعتماد على تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وهذا المحور هو الأساس في "الرؤية" وبرنامج التحول، من أجل الوصول إلى الاقتصاد الكلي، الذي يضمن مواجهة أي استحقاقات ومتغيرات على الساحتين المحلية والخارجية. وهذا النجاح أسهم في تعديل الحكومة برنامج التوازن المالي لتكون سنة التوازن 2023.
إنها خطوة متقدمة أخرى للأمام، تضاف إلى خطوات مشابهة تتعلق باستكمال تنفيذ بعض المشاريع التنموية حتى قبل موعدها المقرر لها. ميزانية عام 2018 جاءت متكاملة ومتجانسة مع المتغيرات الراهنة، إضافة طبعا إلى متطلبات المرحلة. فرغم عمليات الترشيد الكبرى في الإنفاق، إلا أنها تضمنت إنفاقا رئيسا في مجالات حيوية وفي مقدمتها الإسكان، فضلا عن إنفاق الصناديق الحكومية الذي سيسهم تلقائيا في دفع العجلة إلى الأمام. وهذه الميزانية تأتي أيضا في أعقاب أكبر حملة تقوم بها السعودية على الفساد المحلي في تاريخها. وهذه الحملة دفعت مؤسسات عالمية إلى التأكيد على أنها تصب في مصلحة التحول الاقتصادي الكبير، وتستقطب مزيدا من الاستثمارات، وكل خطوة في هذا الاتجاه تنعكس بصورة مباشرة على الموازنات العامة كلها. لن تكون هذه الميزانية متميزة تاريخيا وحدها. فموازنات السنوات المقبلة ستقدم مزيدا من العناصر التاريخية، خصوصا أنها مرتبطة بقوة بمسيرة البناء الاقتصادي. المملكة تقدم ميزانية للإنفاق وفي الوقت نفسه ميزانية للبناء، وتحقق الإنجازات الكبيرة في هذا المجال، في حين يصعب حتى على البلدان المتقدمة أن توائم بين الإنفاق والبناء.

متى يساهم المواطن في حل مشكلاته؟!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553328

محمد البلادي

• أحد القراء الكرام أرسل يقول: إنه أخذ باقتراحي الذي عرضتُه هنا قبل فترة، حيث تقدم لأمانة مدينته بحل لإحدى المشكلات المزمنة التي تعاني منها المدينة، ويضيف: رغم أنهم تجاوبوا هذه المرة؛ وأخذوا بمقترحي -الذي رفضته إدارات سابقة- إلا أنهم نسبوا الحل لأنفسهم!.

• ودون الدخول في تفصيلات مشكلة الأخ القارئ وحقوقه، نقول: إن إشراك المواطنين في حل بعض القضايا الإدارية الشائكة -خصوصا التي تمسهم شخصيا- من خلال فتح قنوات اتصال جدية، وابتكار آليات تسمح لهم بالمشاركة الفاعلة بعيدا عن المجالس (الصورية) هو أمر مهم للغاية.. ليس لأنه يرفع من مستوى المواطنة؛ والإيجابية عند المواطن، ولا لأنه لا أحد يُفكِّر في المشكلة قدر صاحبها، فحسب، بل لأن مجتمعاتنا المحلية أصبحت على قدر من النضج والثقافة والمسؤولية تسمح لها بالمشاركة والمساهمة الجدية في التنمية والتطوير.

• هذا التفاعل الحضاري ليس جديدا، بل موجود وملاحظ في معظم مدن وبلديات العالم، التي ارتقت كثيرا بسبب المشاركات الشعبية التي لا تقف عند حدود برود المجالس البلدية، ولا بيروقراطية بعض الجهات الرسمية، ولعل أكثر ما يعيق شيوع هذا الفكر لدينا هو النظرة المركزية المتصلبة التي يحملها بعض المسؤولين، والتي تنظر إلى المشاركات التي لا تأتي من (قدح رأس المسؤول) على أنها اعتراف بالتقصير وعدم الفهم، لذا فإنها تتحرَّج من إشراك المواطن في استراتيجياتها (هذا على اعتبار أن لديها استراتيجية)، وحتى إن قبلت ببعضها، فإنها تقبلها على مضض واستحياء، ودون الإشارة في الغالب إلى أصحابها الحقيقيين، كما فعلوا مع القارئ العزيز.

• إن الفارق بين المسؤول الغربي في إدارته ونظيره العربي هو فارق ثقافي؛ يقوم على كيفية نظر كل منهما إلى مواطنيه، فبينما يراهم الغربي سببا لنجاحه وبقائه في منصبه، لذا تجده متفاعلا وبسيطا ومتواضعا إلى الحد الذي يقوم فيه بصناعة قهوته وترتيب مكتبه بنفسه، ومتقبِّل لمبدأ المشاركة مع المواطنين.. نجد الثاني متضخما ومتعاليا، من خلال طابور من المساعدين والمستشارين الذين لا عمل لهم في الغالب سوى زيادة العمل تعقيدا وغموضا، وهي نظرة ترتكز على إرث عميق من السلطوية والمحورية العربية التي ترى في (المشاركة) انتقاصا من الذات، على طريقة (وش دخّلك.. حنا أبخص)!.

• كل الجهات المنوطة بالخدمات الأساسية للمواطن (كالإسكان والصحة والتعليم) يجب أن تكون أكثر شفافية وتشاركية مع المواطن السعودي، الذي أصبح على درجة كبيرة من العلم والوعي والإيجابية تسمح له بصناعة الحلول التي تعنيه شخصيا.

كاريكاتير

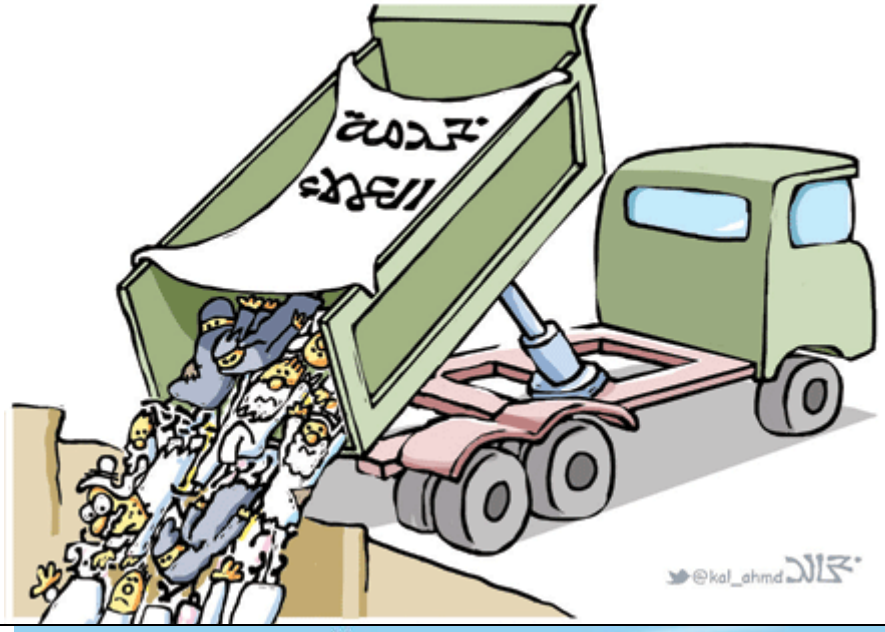

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8304

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26185493